

Distr.: General
19 February 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البندان ٢١ (د) و ٣٧ من جدول الأعمال

قراران اتخذتهما الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/57/L.56 و Add.1)]

١١٣/٥٧ - المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة

بالحرب وتعميرها؛ والحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

ألف

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢٢٠ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وجميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبيانات رئيس المجلس بشأن الحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات

١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و ١٣٧٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، و ١٣٨٣ (٢٠٠١)

المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٣٨٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٣٩٠ (٢٠٠٢)

المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، و ١٤٠١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ١٤١٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٦

حزيران/يونيه ٢٠٠٢،

وإذ ترحب بالمبادرة الأخيرة لرئيس الجمعية العامة بعقد حلقة نقاش بشأن أفغانستان^(١)،

وإذ تؤكد من جديد التزامها القوي والمستمر بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، وإذ تحترم

تراثها التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تعيد تأكيد إدانتها لاستخدام إقليم أفغانستان لغرض الأنشطة الإرهابية وتصدير الإرهاب الدولي من أفغانستان، وإذ

ترحب بالجهود الموفقة التي يبذلها الشعب الأفغاني وتحالف عملية الحرية الثابتة بغية محاربة الإرهاب في أراضيهم،

(١) انظر القرار ٥٧/٨.

واقترعها منها بأن المسؤولية الرئيسية عن بلوغ حل سياسي تقع على عاتق الشعب الأفغاني نفسه، وإذ تعيد بالتالي تأكيد دعمها المتواصل لتنفيذ أحكام الاتفاق الذي توصلت إليه شتى الجماعات الأفغانية في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١^(٢)، بما فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة لحكومة تمثل الجميع في عام ٢٠٠٤،

واقترعها أيضا بأن السبيل إلى إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة هو التوصل إلى تسوية سياسية ترمي إلى تنصيب حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق وتمثل جميع الفئات وواعية لاحتياجات الجنسين، وتحترم حقوق الإنسان لجميع الأفغان والتعهدات الدولية لأفغانستان، وتلتزم بالسلام مع جميع البلدان،

وإذ ترحّب بعقد اللويا جيرغا الطارئة، الذي تكلل بالنجاح، في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وانتخاب الرئيس حامد قرضاي، رئيسا للدولة، بالاقتراع السري، وتشكيل السلطة الانتقالية، وإذ تعرب عن دعمها الكامل للرئيس قرضاي والسلطة الانتقالية،

وإذ ترحّب أيضا بتشكيل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان واللجنة القضائية، وإذ تدرك أن قيام نظام فعلي للعدالة وإخضاع مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للمساءلة عاملان رئيسيان في كفالة تحقيق المصالحة والاستقرار، وأن استمرار الحالة الإنسانية الصعبة وتواصل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان ما زالا مصدرا للقلق الشديد،

وإذ تحيط علما بالتطورات الإيجابية في أفغانستان في الأشهر الأخيرة، ولا سيما عودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا، والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج التعليمية والصحية، وتشكيل اللجان التي نصّ عليها اتفاق بون، وإصدار عملة جديدة،

وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها القوي للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان وموظفو بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تأدية دورها المحوري والمحايد في الجهود الدولية لمساعدة الشعب الأفغاني على تدعيم السلام في أفغانستان، وإعادة بناء بلده ومؤسساته، فضلا عن الجهود التي ترمي إلى تقديم المساعدة الإنسانية، والاضطلاع بأعباء إعادة التأهيل والإعمار، وتسهيل العودة المنظمة للاجئين،

وإذ تدرك الحاجة إلى التزام دولي قوي مستمر بتقديم المساعدة الإنسانية وإلى برامج لإعادة التأهيل والإعمار، تكون مملوكة للسلطة الانتقالية، وإذ تلاحظ أن التقدم الملموس في هذا الخصوص يمكن أن يعزز سلطة الحكومة المركزية ويسهم إسهاما كبيرا في عملية السلام،

وإذ تفي على الجهود الدولية لمساعدة السلطة الانتقالية على توفير بيئة آمنة في أفغانستان، وإذ تشدد على الحاجة إلى اتباع نهج منسق في جميع جوانب القطاع الأمني وعلى أهمية إنشاء جيش وقوة شرطة على الصعيد الوطني يتسمان بالتوازن العرقي وبالمستوى الرفيع ويخضعان للسلطات المدنية الشرعية،

(٢) اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

وإذ ترحّب في هذا الخصوص بالدور المهم الذي تقوم به القوة الدولية للمساعدة الأمنية والدول الرئيسية المشاركة فيها في

تحسين الظروف الأمنية في كابول وحولها،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من التحسّن الذي طرأ على القطاع الأمني، فإن انعدام الأمن ما زال يمثل أخطر تحدٍّ تواجهه أفغانستان

والشعب الأفغاني حاليا، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء عدد من الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا في أفغانستان، ولا سيما محاولة اغتيال الرئيس قرضاي، وإذ تلاحظ ضرورة تعزيز قدرة السلطة الانتقالية على ممارسة سلطتها على الصعيد الوطني، وتثني على الخطوات التي اتُخذت في ذلك الخصوص،

وإذ تشعّر بانزعاج بالغ إزاء الزيادة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان مما يخلف عواقب خطيرة في المنطقة

وخارجها، وإذ ترحّب في هذا السياق بتعهّد السلطة الانتقالية بتخليص أفغانستان من هذا الإنتاج وهذه التجارة المضريّين،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٣)؛

٢ - تشدد على ما تشكّله الحالة غير المستقرة في أفغانستان من خطر مستمر على السلام والاستقرار في المنطقة،

وتعرب عن تصميمها على مساعدة السلطة الانتقالية في الجهود التي تبذلها للحيلولة دون استخدام إقليم أفغانستان لأغراض الإرهاب الدولي؛

٣ - تعيد تأكيد دعمها القوي للسلطة الانتقالية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق بون^(٤)، وتؤيد أولوياتها التي

عرضتها في إطار التنمية الوطنية وفي ميزانيتها، وهي إعادة بناء الهيكل الأساسي للاقتصاد، وتدعيم الحكومة المركزية، وبناء جيش وقوة شرطة وطنيين يخضعان للسلطة المدنية، وتنفيذ التسريح/إعادة الإدماج، فضلا عن أنشطة إزالة الألغام، وإعادة بناء نظام العدالة، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات؛

٤ - تهيّب بجميع الفئات الأفغانية أن تتخلى عن استخدام العنف، وتحترم حقوق الإنسان، وتفي بالتزاماتها بموجب

القانون الإنساني الدولي، وتحترم سلطة السلطة الانتقالية، وتنفّذ بالكامل أحكام اتفاق بون، على أن يتوجّ كل ذلك بعقد لويجا جيرغا دستورية وإجراء انتخابات وطنية في عام ٢٠٠٤؛

٥ - تشدد على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

في كل أرجاء البلد، وتحيب بالسلطة الانتقالية أن تحمي وتشجع المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؛

٦ - تشيد وتدعم بقوة الدور المهم الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان وموظفو بعثة الأمم المتحدة

للمساعدة في أفغانستان في دعم جهود السلطة الانتقالية لتنفيذ اتفاق بون بالكامل، وتؤيد مفهوم بعثة المساعدة كبعثة تامة التكامل تحت سلطة الممثل الخاص وأثر دولي خفيف؛

٧ - تؤيد الجهود التي تبذلها المجموعات المهتمة، من دول ومنظمات دولية، وتبرز أهمية كفالة تكامل هذه الجهود،

وتحيب بجميع الأطراف أن تعمل بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص؛

- ٨ - **هَيَّب** بالبلدان المانحة التي تعهّدت بتقديم معونة مالية في المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان المعقود في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أن تفي بالتزاماتها بسرعة، وهَيَّب أيضا بجميع الدول الأعضاء أن تقدّم المساعدة الإنسانية وأن تدعم السلطة الانتقالية، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم المباشر للميزانية، فضلا عن تقديم المساعدة الطويلة الأمد لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والتأهيل في أفغانستان، ولا سيما في المقاطعات، استنادا إلى برنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢؛
- ٩ - **تدعو** إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا من الأفغان وتيسير عودتهم بأمان وبصورة منظّمة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في المجتمع بغية الإسهام في استقرار البلد بكامله؛
- ١٠ - **ترجّب** بجهود السلطة الانتقالية لاحترام التزامات أفغانستان الدولية بالكامل فيما يتعلق بالمخدرات، وهَيَّب بها أن تواصل تعزيز جهودها لاستئصال محصول الخشخاش السنوي؛
- ١١ - **هَيَّب** بالمجتمع الدولي أن يساعد السلطة الانتقالية على وضع وتنفيذ برامج شاملة ومنسقة ترمي إلى القضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق برامج استبدال المحاصيل وبناء القدرات على مراقبة المخدرات؛
- ١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها ممثلها الخاص بغية تعزيز السلام في أفغانستان، وأن يقدّم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- ١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين".

الجلسة العامة ٦٨

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

باء

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠/٥٦ بـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وإلى جميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شتى الجماعات الأفغانية في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١^(١)

والمؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان المعقود في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢،

وإذ ترحب بالمبادرة الأخيرة لرئيس الجمعية العامة بعقد حلقة نقاش بشأن أفغانستان^(٢)،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لاستمرار آثار عقود من الصراع في أفغانستان، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح ومعاناة بشرية واسعة النطاق، وتدمير للممتلكات، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتدفق جماعي للاجئين وأشكال أخرى من التشريد القسري لأعداد كبيرة من البشر،

وإذ تضع في اعتبارها أن أفغانستان شديدة التعرض للكوارث الطبيعية، وأن بعض الأجزاء من إقليمها لا تزال تتأثر بجفاف

شديد،

وإذ تلاحظ انضمام أفغانستان إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك

الألغام^(٤)،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة الناجمة عن وجود ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة

في أفغانستان، مما يشكل خطرا كبيرا على السكان المدنيين وعائقا رئيسيا يحول دون عودة اللاجئين والسكان المشردين، وبمستطاع الأنشطة الزراعية، وتقديم المساعدة الإنسانية وبذل جهود الإصلاح والتعمير،

وإذ ترحب بالخطوات الإيجابية المتخذة حتى الآن من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لفائدة العديد من

الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال، وإن كانت تلاحظ بقلق بالغ استمرار الممارسات التمييزية التي تحول دون تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها للتقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مناطق من البلد،

وإذ تذكر، في هذا الصدد، السلطة الانتقالية وجميع الجماعات الأفغانية بالتزامها باحترام حقوق الإنسان في البلد على النحو الوارد في اتفاق بون،

وإذ تعيد تأكيد أهمية سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في أفغانستان،

وإذ تلاحظ مع القلق أن فرص الوصول المحدودة إلى بعض المناطق في أفغانستان والظروف غير الملائمة لإيصال المعونة تمهد

رفاه المشردين داخليا والشرائح الضعيفة من السكان المدنيين،

وإذ تسلم بأن توفر بيئة آمنة ضروري لإيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها بأمان وفعالية، وشرط لا غنى عنه لجهود الإصلاح

والتعمير والتنمية الطويلة الأجل،

وإذ ترحب بالتنفيذ الذي تقوم به الأمم المتحدة حاليا لبرنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢، تلبية

للاحتياجات الإنسانية المستمرة،

وإذ ترحب أيضا بتقديم السلطة الانتقالية لإطار التنمية الوطنية والميزانية كمنهج هام لتنسيق جهود إعادة التأهيل والتعمير،

وفي هذا السياق، ترحب أيضا بسك عملة أفغانية جديدة،

وإذ تلاحظ أن الانتعاش الاقتصادي والتعمير في أفغانستان والأمن وتحسين معيشة الشعب الأفغاني أمور مترابطة،

(٤) انظر CD/1478.

وإذ تعيد تأكيد أهمية الربط السلس بين الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعمير في أفغانستان، وترحب بالمساهمة المهمة التي

بذلها في هذا الصدد النهج المتكامل لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان،

وإذ تعرب عن تقديرها للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان على جهودهما

المتواصلة من أجل تنسيق وتخطيط وتنفيذ المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدة بالتعاون مع السلطة الانتقالية،

وإذ ترحب بعودة أعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، بينما تلاحظ بقلق أن التشريد الداخلي لا يزال ظاهرة واسعة

الانتشار وأن الظروف السائدة في أنحاء عديدة من أفغانستان لا تفضي حاليا إلى عودة عدد كبير من المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم

بصورة آمنة ومستدامة، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد،

وإذ تسلم بأن هؤلاء اللاجئين يشكلون عبئا اجتماعيا واقتصاديا مستمرا على كاهل البلدان المضيفة المجاورة، وإذ تعرب عن

امتنانها لتلك البلدان التي تواصل استضافة السكان اللاجئين الأفغان، وإذ تحيب مرة أخرى، في الوقت نفسه، بكافة الجماعات أن تواصل

الوفاء بالتزاماتها من أجل حماية اللاجئين والمشردين داخليا وإتاحة سبل الوصول الدولية إليهم لكفالة حمايتهم ورعايتهم،

وإذ تعرب عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة وجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لبّى موظفوها

الدوليون والمحليون، ولا يزالون يلبون، الاحتياجات الإنسانية لأفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للأمين العام على ما يبذله من

جهود في تعبئة المساعدة الإنسانية الملائمة وتنسيق إيصالها،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تؤكد أن مسؤولية حل الأزمة الإنسانية تقع في المقام الأول على عاتق الشعب الأفغاني نفسه، وتحثه على مواصلة

بذل جهوده لتحقيق المصالحة الوطنية؛

٣ - تحث كافة الجماعات الأفغانية على أن تدعم بنشاط السلطة الانتقالية في تحمل المسؤوليات بموجب اتفاقية حظر

استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام^(٤)، والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام

الذي تنسقه الأمم المتحدة والتدمير الفعلي لجميع المخزونات الموجودة من الألغام الأرضية؛

٤ - توجب بعزم السلطة الانتقالية على الاضطرار بدور رائد في جهود التعمير، وترحب بمساهمة الجهات المانحة لتلبية

احتياجات برنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢، وتحثها على الوفاء فوراً بتعهدات التمويل التي التزمت بها في

المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، وتدعوها إلى تقديم موارد إضافية إلى جانب الموارد التي تعهدت بتقديمها في طوكيو؛

٥ - تؤكد على الدور التنسيقي للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة لكفالة الربط

السلس بين عمليات الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتعمير في أفغانستان، بما في ذلك تعاون منظومة الأمم المتحدة مع الجهات الأخرى في

الاجتماع الدولي، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية؛

- ٦ - **تثني** على بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وفريق الدعم لأفغانستان، على الأعمال المنجزة، فضلا عن فريق التنفيذ لتنسيقه جهود إعادة التأهيل والتعمير، وتشجع مواصلة جهود التنسيق هذه بغية تيسر إيصال المساعدة بصورة فعالة وكافية؛
- ٧ - **تثني أيضا** على أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لدعم عملية ميزانية التنمية الوطنية، والتي ستقوم بدور هام في زيادة تكامل برامج وكالات الأمم المتحدة وشركائها والسلطة الانتقالية؛
- ٨ - **توجب** بإنشاء الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان والصندوق الاستئماني للقانون والنظام كآليتين لحشد الدعم الدولي لأفغانستان؛
- ٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على المشاركة النشطة والمساهمة المالية في جهود إعادة التأهيل والتعمير هذه، وتشجع أيضا المجتمع الدولي على تقديم المساعدة عن طريق ميزانية التنمية الوطنية للسلطة الانتقالية وتركيز الاهتمام على بناء قدرات الأفغان؛
- ١٠ - **تدين بشدة** جميع أعمال العنف والتخويف الموجهة ضد موظفي المساعدة الإنسانية، وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتعرب عن أسفها للأرواح التي أزهقت والأضرار المادية التي لحقت بمؤلاء الموظفين؛
- ١١ - **تحث** السلطة الانتقالية والسلطات المحلية على كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم وحرية تنقلهم، فضلا عن تأمين سلامة وصولهم إلى جميع السكان المتضررين دون عوائق، وتوفير الحماية لممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بما فيها المنظمات غير الحكومية؛
- ١٢ - **تدين بشدة** التمييز المتواصل ضد المرأة والبنات ضد المجموعات الإثنية والدينية، بما فيها الأقليات، أينما وقع هذا التمييز؛
- ١٣ - **تشدد** على أهمية إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما النساء، بنشاط في وضع برامج الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير وتنفيذها؛
- ١٤ - **تذكر** كافة الجماعات الأفغانية بالتزامها باتفاق بون^(١) وتهييب بها أن تحترم تماما حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تحمي الحقوق المتساوية للمرأة والرجل وتعززها؛
- ١٥ - **تهييب** بالمجتمع الدولي أن يساعد السلطة الانتقالية على تسريح الأطفال المتأثرين بالحرب وإعادة إدماجهم وتوفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد من أجل الأطفال الأفغان، وتحث كافة الجماعات الأفغانية على الامتناع عن تجنيد الأطفال أو استخدامهم، بما يتنافى مع المعايير الدولية؛
- ١٦ - **تهييب** بالسلطة الانتقالية أن تيسر توفير وسائل إنصاف كافية وفعالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تقدم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الدولي؛

- ١٧ - تناشد السلطة الانتقالية والمجتمع الدولي أن يعملوا على أن تتضمن جميع المساعدات الإنسانية وبرامج إعادة التأهيل والتعمير في المستقبل منظورا جنسانيا، وأن تسعى بنشاط من أجل تشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية لكل من المرأة والرجل في هذه البرامج، وحتى تعود هذه البرامج بالفائدة على كل من المرأة والرجل على قدم المساواة؛
- ١٨ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي ما زالت تستضيف اللاجئين الأفغان، وتذكرها بالتزاماتها، بموجب القانون الدولي للاجئين، بحماية اللاجئين وبالحق في طلب اللجوء؛
- ١٩ - هيب بالمجتمع الدولي أن ينظر في توفير المزيد من المساعدة لدعم اللاجئين الأفغان والمشردين داخليا، بما في ذلك عودتهم الطوعية والأمنة وإعادة إدماجهم؛
- ٢٠ - تعرب عن تقديرها للحكومات الدول المجاورة، التي تستضيف وكالات الأمم المتحدة، لما تقدمه من تعاون، وهيب بها أن تواصل تسهيل أنشطة العمليات الإنسانية للأمم المتحدة على أراضيها، وذلك بهدف ضمان الفعالية المستمرة في إيصال المعونات الطارئة إلى أفغانستان؛
- ٢١ - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تقديم كل المساعدات الإنسانية والمالية والتقنية والمادية الممكنة إلى السكان الأفغان، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطة الانتقالية والمجتمع المدني الأفغاني؛
- ٢٢ - هيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء ودون تأخير لبرنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢، فضلا عن التدخلات الطويلة الأجل من أجل إعادة التأهيل والتعمير؛
- ٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها ممثلها الخاص بغية تعزيز السلام في أفغانستان، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦٨

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢